

قلق في الهوية

1-

عشت بعيد التحاقني بالصف الأوّل الثانوي تجربة لن تمحوها الأيام، بفضل ثورة الهرمونات في الدم، وما تضفيه براءة أوّل العمر على التجارب العاطفية من أهمية وجودية، يصعب تكرارها. وقد اكتشفت، آنذاك، بقليل من البراعة، وكثير من محاسن الصدق، أن قريبا للبلنت التي شب نحوها القلب يزاملني في الصف. وهذا، بدوره، استدعى جهودا إضافية لتمتين عرى صداقة تبرر شوق الصديق إلى الصديق في ساعات ما بعد المدرسة، أو في أيام الإجازة، وزيارته في البيت الذي كان ملاصقا لبيتها.

كانت المسافة بين المخيم - حيث أقيم - والبلد (أي شارع جلال، في قلب مدينة خانيونس) حيث تقيم، تبلغ حوالي عشرين دقيقة مشيا على الأقدام. ولم أدر، آنذاك، كيف كان العدد القليل من الدقائق يفصل بين هويتين، إلا عندما أصبح ترددي على ذلك الزقاق الضيق في البلد مألّوفا، إلى حد يحرض أخوة صديقي الأطفال على قطع ألعابهم في الشارع، والركض في اتجاه البيت لمناداة شقيقهم كي يخرج لملاقة صديقه اللاجئ.

«جاء صديقك اللاجئ»

يقولونها بصوت مرتفع، دون أدنى إدراك لما تنطوي عليه من غيرية مفترضة، فهي في نظرهم تدخل ضمن قائمة من أوصاف أخرى مثل الطويل، أو القصير، الأبيض، أو الأسود. مجرد معطى آخر في نظام ثابت للكون.

ورغم أن الكلمة لم تكن متوقعة، على الأقل بهذا القدر من الضجيج، والأداء المسرحي، ورغم أنها أحدثت ما يشبه الصدمة في البداية، إلا أن مشاعر من نوع الغضب، أو الرغبة في التلاشي، أفسحت مع مرور الأيام مساحة يمكن تلمسها لشعور بالغبطة يجاورها، ولا يقل عنها إثارة للتوتر في العروق. سأدرك، بالتأكيد، في سنوات لاحقة، حقيقة أن الرغبة في التلاشي، وبشكل أدق إرادة التحوّل إلى كائن غير مرئي، تعبّر عن رغبة عفوية، حارقة، بالتماهي مع هويات الآخرين، خاصة إذا كانت ذات

ثبات أو امتيازات أكبر، كما أن كل محاولة لتعزيز الغيرية، أي تكريس الفروق بين هويات مختلفة بطريقة متطرفة لا تستطيع - مهما ادعت من جوهر ثابت - إخفاء الآثار الحزينة والمؤلمة لرغبة محببة بالتماهي من جانب الأقلية، سواء كانت فرداً أم جماعة.

ومع ذلك يكفي في الوقت الحاضر القول إن الجلبة التي يثيرها الأهل في الشارع أصبحت جزءاً عضوياً في ما يشبه المقامرة العاطفية: ربما تسمع الصوت فتطل من النافذة.

والواقع أن زيارات متكررة جعلتها مرهفة السمع. ومع مرور الأيام، أيضاً، أضفت إلى تجليات وجهها عبر النافذة، نعمة الحضور إلى بيت القريب، فهي في نهاية الأمر في مثل أعمارنا، وفي صف مثل صفنا. وبين العاشقين، دائماً، ما يكفي من الذرائع، وما لا يكفي من الكلام.

كان زمن إقامتي في المخيم، حتى ذلك الوقت، أقصر من زمن إقامتي في البلد، حيث ولدت، وأنفقت سنوات طفولتي في مكان لا يبعد، كثيراً، عن ذلك الزقاق. ولا أذكر أن أحداً تجشم عناء وصفي باعتباري لاحقاً قبل اجتياز حاجز الدقائق العشرين في الاتجاه المعاكس. ولا أذكر أن التحاقني في السادسة من العمر بالصف الأول الابتدائي في مدرسة للاجئين قد استنفر ما يكفي من مشاعر الغيرية.

كرهت المدرسة بسبب الحليب الساخن في الصباح، وحبوب زيت السمك، التي نُرغم على تناولها تحت العين الساهرة، وأحياناً، المشبعة بمسرات سادية، لمعلم يستعذب دور الحاكم بأمر الله على أولاد تملكهم الرعب، واستبد بأطرافهم برد الصباح.

وبقدر ما تجلت قدرة الذاكرة على الاصطفاء في الحفاظ على نفور دائم من رائحة الحليب الساخن، وحبوب زيت السمك، تجلت قدرتها، أيضاً، على الإقصاء في حادثة لم أدرك حقيقة سقوطها في ثقب أسود من ثقوب الذاكرة، إلا عند خروجها منه، بعد ما يزيد على ثلاثة عقود من الزمن.

ففي أواسط الستينات ذهبنا، ذات يوم، في رحلة مدرسية، لنرى فلسطين، كما قال المعلم. ورغم أننا - نحن الأهل الذين جاء دورنا لتحقيق التعارف عن قرب - ولدنا ونقيم على أرض فلسطينية، إلا أن كلمات من نوع الوطن، اقتصر في المخيال العام، وفي المعارف المستمدة من المدرسة وعلاقات التفاعل الاجتماعي، على مكان ما وراء أسلاك شائكة، بينما اكتفى مسقط الرأس، ومكان الإقامة، بدلالة المنفى، أو الترانزيت.

ذهبنا، في الواقع، إلى منطقة المنطار في غزة. ولم يتشبث بالذاكرة من أحداث ذلك اليوم سوى مشهد الجنود الهنود، في قوَّات الطوارئ الدولية، بوجوههم الداكنة، وعماماتهم الملونة، وشواربهم الطويلة المنتصبة إلى أعلى، ولحاهم المشدبة بعناية.

ومع ذلك، استعادت مفارقة يصعب تفسيرها، في أواسط التسعينات، تفاصيل إضافية، بصرية، وحسية تماماً، وربما شهوانية، أزاحت الهنود عن صدارة المشهد، وأرغمتهم على التراجع إلى خلفيته المعتمة.

كنتُ أراقب الكتيبان الرملية، والمشهد شبه الرعوي، من نافذة السيارة، بعد اجتياز حاجز إيريز في الطريق من غزة إلى رام الله، عندما رأيت جرّافة تهدم كتيبا من الرمل لتسويته بالأرض. وفي لحظة ربما لا تتجاوز الثانية الواحدة، تجلّى عمل الجرّافة كنوع من العنف الممارس ضدي بصفة شخصية، ونهض في داخلي إحساس غريب بضرورة الحماية، حماية الكتيب الطبيعي من مهانة الزوال، وعندما أفقت من الشطح المفاجئ، انتابني ما يشبه الخجل والارتباك. الخجل لأنني لا أستطيع حماية الكتيب، والارتباك

لأن الوجد الوجودي يخالف جميع الوقائع السياسية .
كانت فلسطيني الخاصة والشخصية، وما زالت، غير متحققة، وغير قابلة للتحقيق، بفضل وجودها الدائم في مكان آخر، غير مكان الإقامة، أو مسقط الرأس، ورغم أنها تحوّلت مع مرور الأيام إلى فكرة مجردة، إلا أن مجرد الاقتراب من الأماكن التي سكنت الخيال في مرحلة مبكرة من العمر، ما زال قادرا على ضخ مشاعر متناقضة من الألفة والخسارة في النفس .
ربما كان الكشيب الذي استنجد بي، أو تخيلته فعل ذلك، من بين الكشبان، وعناصر المشهد شبه الرعوي التي سحرتنا، نحن الأولاد في رحلة التعارف المدرسية، في ذلك اليوم البعيد، فما أن هدأت مشاعر الألفة والخسارة، كما يهبط رماد على الأرض، حتى عادت التفاصيل الصغيرة: الطريق إلى المنطار، الأناشيد، الوعود التي قطناها، وخطبة المعلم، تذكرت حتى العراك مع الأولاد الذين قالوا لنا في وقت سابق إن بإمكانهم الحصول على أموال، وحلوى، من جنود قوات الطوارئ إذا طلبوا منهم بلغة يفهمونها: **give me one piaster, please** .

2-

انتقلنا للعيش في المخيم، عندما استبدت بأبي رغبة العيش بين أقرانه من اللاجئين. وبما أنني لا أستطيع قياس حجم التغيرات الداخلية، العاطفية والنفسية، التي طرأت على حياته بفضل ذلك الحدث، فإن الكلام عن تغيرات خارجية وسمت سلوكه، بعد الانتقال، ربما يسهم في تفسير دوافعه الخاصة .
فما أن انتقلنا إلى المخيم - لا أذكر رقم البيت الآن، لكنه كان في بلوك G، حسب التقسيمات المألوفة في تلك الأيام لأحياء المخيم - حتى ازدادت نبرة أبي الفلاحية وضوحا إلى حد يدعو للارتياح بوجود قدر من المبالغة، كما أن حماسه الواضحة لإقامة علاقات اجتماعية مع كبار السن من الجيران، وزيارتهم، ودعوتهم إلى زيارتنا، وقضاء أوقات طويلة معهم، كانت في حالة تضاد مع الجيل الذي ينتمي إليه، ولم يكن قد تجاوز الخامسة والثلاثين من العمر، وفي حالة تضاد مع نوعية الأصدقاء القدامى الذين تعودنا رؤيتهم في البيت .

وإذا كانت لأبي أسبابه الواضحة في محبة المخيم، فإن أسباب كراهيتي للمخيم لم تكن أقل وضوحا .
ورغم أن الذرائع التي عززت بها مرافعتي ضد الانتقال قد فشلت في نهاية الأمر، إلا أنني لا أستطيع كبح إحساس عنيد بصوابها، حتى بعد مرور أربعة عقود من الزمن، وقد تركت حول حقائق من نوع وجود مكتبة قرب البيت، ومصاعب مفارقة الأصحاب، وتكوين صداقات جديدة .

مهما يكن من أمر، سأعثر بعد مرافعتي الفاشلة بسنوات قليلة على مبررات إضافية تمنح التحفظات الشخصية مهابة فكرية تصعب الاستهانة بها . في الأشهر التي تلت وقوعنا تحت الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967 اقتربت من الماركسية بواسطة كتاب كان يفترض به تغيير الناس منها . وما زلت أذكر اسم الكتاب وغلافه الأسود : القاموس الشيوعي، الذي أصدرته دار للنشر في بيروت، وتبين لاحقا إنها كانت تمول من جانب المخابرات المركزية الأميركية .

كان الكتاب، المترجم عن الإنكليزية، عبارة عن تحليل نقدي لمفاهيم ومصطلحات ماركسية من نوع الطبقة العاملة، والملكية العامة لوسائل الإنتاج، والصراع الطبقي . الخ وقد أراد واضعوه كشف الجوانب

السلبية والمظلمة لفاهيم ومصطلحات يتمكن الماركسيون بواسطتها من خداع الناس البسطاء . ومن حسن الحظ أن واضعي الكتاب لم ينجحوا في كشف تلك الجوانب المظلمة ، على الأقل بقدر ما يعني الأمر ، ومن حسن الحظ ، أيضا ، أنني قررت الانضمام إلى قائمة طويلة وغير مرئية من الناس البسطاء ، الذين تنظلي عليهم تلك المفاهيم المضللة ، حتى قبل الوصول إلى الصفحات الأخيرة في الكتاب .

المهم ، أن مزيدا من القراءات ، خاصة منشورات دار التقدم الروسية ، بما فيها مختارات لآباء الماركسية ، وروايات سوفياتية ، خلقت لدي ، كما فعلت بآخرين ، في أزمنة ومناطق مختلفة من العالم ، وهم امتلاك معرفة ماركسية بقدر يسوغ التعامل مع الظواهر الاجتماعية والسياسية بقدر فصيح ، وصريح ، من الألفة .

في هذا السياق عاد تعبير اللاجئ إلى واجهة الاهتمام باعتباره مشكلة نظرية . فجموع اللاجئين لا تشكل طبقة اجتماعية ، يمكن الكلام عنها استنادا إلى معارف وأوصاف جاهزة ، كما نتكلم عن البرجوازية ، أو الطبقة العاملة ، مثلا ، وقد زاد من تفاقم الوضع - بالمعنى النظري ، طبعاً - ارتياب الماركسية الأثرذو كسية التقليدي تجاه الفلاحين ، وحقيقة أن الغالبية العظمى من اللاجئين جاءوا من القرى ، ومن أوساط فلاحية .

ولم يطل الأمر حتى تحوّلت مسألة اللاجئين من مشكلة نظرية ، إلى مشكلة عملية ، أيضا . فبعد الانتهاء من امتحان الثانوية العامة كان علينا التحقق من إمكانية الحصول على منح دراسية في دول المنظومة الاشتراكية .

وقد اقتضى هذا الأمر تعبئة أكثر من طلب ، وكتابة أكثر من سيرة ذاتية . لا شك أن كتابة سيرة ذاتية من جانب شخص لم يتجاوز الثامنة عشرة من العمر تبدو فكرة سخيفة في الوقت الحاضر ، لكنها كانت ذات أهمية خاصة في ذلك الوقت ، لأن الأشخاص الذين قابلناهم ، قالوا لنا إن وجود ما يشير إلى الانحدار من عائلة عمالية ، في السيرة الذاتية ، سيزيد من فرص القبول .

بعد الأصول العمالية تأتي الفلاحية من حيث الأهمية ، بطبيعة الحال . وقد واجهت في هذا الشأن معضلة تتمثل في صعوبة العثور على أدنى اثر لأصول عمالية في التاريخ العائلي ، ناهيك عن الصعوبة الكامنة في وصف عائلة من اللاجئين ، فقدت عائلها ، أي الأب ، الذي كان ينتمي إلى البرجوازية الصغيرة ، بحكم وظيفته كمعلم .

ورغم أنني تمكنت من حل هذه المعضلة ، بعد الاستماع إلى نصيحة « نظرية » من رفيق مرموق ، مفادها الانتماء إلى أسرة لاجئة تنحدر من أصول فلاحية ، إلا أنني لم أنل المنحة الدراسية المأمولة . ومما يثير العزاء أن أحدا من زملائي لم ينلها ، بما فيهم أصحاب الأصول العمالية الفصيحة .

ومع ذلك ، لم تكن مسألة العثور على تعريف لا يعاني من الخلل النظري لهوية اللاجئ أساسية ، أو حاسمة ، بقدر ما يتعلق الأمر بلحظة في أواخر الستينات ، ومطلع السبعينات ، كانت حاسمة في تبلور هوية فلسطينية ، ذات تجليات وجودية ، وسياسية ، وثقافية ، تجعل الكفاح سبيلا إلى تطهير الفلسطيني من مهانة اللجوء .

وبهذا المعنى كانت تلتقي مع إحساس مقيم بوجود الوطن في مكان ما خلف أسلاك شائكة ، وفي إضفاء صفات المؤقت على مسقط الرأس ، ومكان الإقامة ، الذي كان المخيم في حالات كثيرة ، وفي

مناطق مختلفة، بما فيها فلسطين.

وما زلت أذكر، في هذا السياق، أغنية كان يرددتها صوت فلسطين من القاهرة، في أواخر الستينات، حول ضرورة تمزيق «كروت التموين»، أي بطاقات الإعاشة التي تصدرها الأونروا لتزويد اللاجئين بالمواد الغذائية في مطلع كل شهر.

الدعوة نفسها التي ردها بتنويعات مختلفة، الأدب الفلسطيني منذ أواخر الستينات، بطرق أكثر رصانة، وجاذبية. ومن المؤكد أن أعمالاً من نوع «أم سعد» لغسان كنفاني، و«عاشق من فلسطين» لخمود درويش قد تركت انطباعات دائمة، ونهائية، عن الذات، أو ما يجب أن تكون عليه، لدى أكثر من جيل من الفلسطينيين.

يمكن، بعد كل تلك السنوات، وصف تلك اللحظة التكوينية، ذات الأثر الحاسم، والنهائي، في كثير من الحالات على الهويتين الفردية والجمعية للفلسطينيين، بطريقة جديدة، إذ يمكن القول، مثلاً، إنها منحت أفراداً وجماعات قناعات قوية، وغير مبررة، بإمكانية إعادة إنتاج الذات، والقيام بما يلزم من عمليات هندسة الهوية، أي ممارسة الانتخاب والإقصاء بطريقة إرادية، وبنوعية، تماماً. وفي سياق كهذا كان المشروع الجمعي بمثابة مشروع فردي، أيضاً، إذ وجد أفراد يصعب حصرهم، في تلك السنوات، وكنت واحداً منهم، صعوبة في العثور على مصلحة ذاتية خاصة خارج المشروع الجمعي العام، وبالتالي كان الانخراط في السياسة الفلسطينية، والتفرغ في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية في وقت لاحق، بمثابة التنويع الطبيعي لاكتمال هويتهم كفلسطينيين.

-3-

غالباً ما يتعامل الناس مع هوياتهم كمعطى ثابت. لكن الأمر ليس كذلك في جميع الأحوال، خاصة في ظل ظروف تمتاز بالحراك الاجتماعي، والسياسي. بهذا المعنى أستطيع التفكير بلحظة خاصة، وشخصية تماماً، مورست فيها هندسة الهوية، تحت ظروف القاهرة، مما أكسبها دلالة تأسيسية، بفضل ما تنطوي عليه من شحنات عاطفية، ورمزية.

ففي العام 1969، أي بعد الاحتلال بعامين، دخلت السجن. وما يعني من هذه التجربة في الوقت الحاضر يتمثل في حدث وقع خلال الدقائق الأولى التي أعقبت وصولي هناك، عندما شرع الضابط المسؤول في كتابة بيانات السجن الجديد.

سألني بعربية مائعة: «من وين إنت؟».

أجبت بعفوية: «أنا فلسطيني»، ولم أكن قد انتهيت من لفظ الحرف الأخير، حتى صفعني بيد قوية صارخاً بغضب: «ما فيش شي إسمو فلسطين، ما فيش فلسطين».

لم أعرف، آنذاك، كما لا أعرف اليوم، ما الذي أغضبه على هذا النحو المفاجئ، لأنني لم أرد عليه بطريقة يستشف منها التحدي، بل كان الجواب أقرب إلى زلة اللسان منه إلى الرد المدبر بعناية. ورغم أن الصفعة كانت قوية إلى حد أصدّق معه كلام الناس عن صفعات تؤدي إلى تطاير الشر من العيون، إلا أن هياجه المفاجئ أفضى على جوابي البسيط قدراً من الأهمية لم أدركه من قبل.

وبما أن تجربة السجن - بما تنطوي عليه من تعذيب للجسد والروح بالمعنى الحرفي للكلمة - تنتمي

إلى مرتبة مرموقة من مراتب اختبار الهوية، وإعادة إنتاجها، أو ابتكارها على أسس جديدة، وإرادية، فإن التعامل معها كحدث عابر غير ممكن، من ناحية عملية، وعاطفية، لأنها أقرب إلى طقوس البلوغ في الميثولوجيا منها إلى سوء الطالع، الذي يسوق شخصا ما إلى السجن. (أفكر، هنا، طبعاً، بتحليل جوزيف كامبل للمراحل التي يمر بها البطل في الأساطير الإغريقية القديمة) وبالقدر نفسه، فإن ما تحرض عليه هوية تكاد تكون ابتكاراً شخصياً من احتمال للمعاناة، وصبر على المكاره، ليس في الواقع سوى ممارسة لطقس متواصل من طقوس التعميد.

في سياق كهذا، لم يعد المخيم رافعة، أو بيتاً للهوية، بل أصبحت فلسطين الواقعية، واليومية، والملموسة - وقد جعلها الاحتلال رقعة جغرافية واحدة - بيتها، ومكان إقامتها. ومع ذلك، كانت الهوية موضوعاً للصراع اليومي، مع الاحتلال. وغالباً ما تمكن المحتلون، بفضل قوانين الحكم العسكري، والسيطرة على مقاليد التعليم، والشؤون المدنية، ومقتضيات السفر إلى الخارج، من الفوز في جولات وهمية، وتحقيق مكاسب رمزية تتمثل في التعامل معنا كأشخاص بلا هوية محددة.

وما زال في حوزتي تصريح مرور «ليسيه باسيه»، أزرق اللون، حصلت عليه من سلطات الاحتلال، في أوائل السبعينات، بغرض السفر إلى الخارج، وقد كتب أحدهم بخط اليد، وباللغة الفرنسية، أمام كلمة الجنسية: «غير محددة».

المفارقة، أنني عدت إلى غزة في العام 1994، بعد غياب زاد عن العقدين، بتصريح مرور، أيضاً، أصدرته السلطات التونسية، على عجل، وقد كتبوا أمام بند الجنسية بحروف مائلة سوداء: فلسطينية، وأعادوا الكلمة نفسها أمام بند العنوان، وفي بند المهنة كتبوا: لا شيء. أما صلاحية التصريح فكانت لمدة شهر واحد، فقط، من التاسع عشر من أوت [أغسطس] 1994 حتى الثامن عشر من سبتمبر 1994، وهي صالحة للسفر إلى القاهرة، فقط. كانت كلمة القاهرة مكتوبة بالعربية والفرنسية، وكذلك الاسم، أما باقي التفاصيل فكانت باللغة العربية.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالهوية، فإن تجربة ما يزيد عن العقدين في بلدان عربية مختلفة، وفي صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، يمكن حصرها ليس بالمعنى المجازي وحسب، بل والواقعي، أيضاً، بين التصريحين المذكورين. وإذا كان ثمة من خلاصة، تصل ما بين الحدين المتناقضين فإنها تتمثل في حقيقة أن الهوية ليست ابتكاراً شخصياً وحسب، بل هي ما يراه، أو ما يريده، الآخرون، أيضاً، خاصة إذا كانت في حوزتهم سلطة تمكنهم من احتكار التعريف القانوني للهوية، وإذا كانت لديهم مصلحة في انتخاب حد دون غيره من حدودها، ناهيك عن تبني وجهات نظر جوهرانية، وفي حالات بعينها، قوانين تسوّغ العنصرية.

4-

لا تتجلى سلطة الآخرين في انتخاب حد بعينه من حدود الهوية، أو في اختزال الكينونة الفردية، كما يحدث في المطارات. ففي المطار لا يمكن لأحد أن يصبح غير مرئي، ولا أن يكون أكثر مما يريد له جواز السفر أن يكون.

يصبح الناس، عادة، عجولين بعد النزول من الطائرات. ولا شك أن الهبوط من قفص معلق في

الهواء إلى أرض صلبة يعتبر أمرا مريحا، في جميع الأحوال، لكن تظاهر معظم الناس برغبة سريعة في مغادرة المطار، وتصرفهم بهذه الطريقة، ينطوي على نوع من التمثيل.

الفلسطيني هو الوحيد الذي لا يثق في انسجام التوقعات مع أنماط معينة من السلوك، رغم مبالغة في تمثيل دور العجول، وناقد الصبر، وضيّق الصدر بالطوابير أمام نافذة ختم الجوازات، التي يدرك أن فرصة عبورها دون منغصات لا تنسجم، بالضرورة، مع خبرات واقعية عاشها، أو سمع عنها من آخرين. في مؤخرة الرأس ما يشبه جرسا لا يكف عن الرنين.

وغالبا ما تتكوّن الخبرات منذ التجربة الأولى في السفر. وقد حدث ذلك في مطلع السبعينات، عندما وصلت مع اثنين من زملائي إلى مطار القاهرة، للالتحاق بالجامعة. كنّا نحمل جوازا واحدا يتكوّن من ورقة فولسكاب كتبت عليها أسماؤنا، وألصقت عليها ثلاث صور، وختمت بخاتم السفارة المصرية في عمّان، التي وصلناها عن طريق الضفة الغربية، بفضل تصريح مرور حصلنا عليه من هيئة خيرية في غزة، إلى جانب تصريح بالمغادرة من سلطات الاحتلال، لا يجيز لنا العودة قبل مرور ستة أشهر، ويصبح باطل المفعول إذا زاد غيابنا عن العام.

ثلاث أوراق تمثل كل منها بعدا مختلفا لكيئونة إذا سافرت انكشفت، أي كفت عن كونها ملكية لصاحبها. كيئونة ليست تعددية بقدر ما هي ممزقة، أو مُتنازع عليها. ثلاث أوراق، وثلاثة تعريفات محتملة للهوية.

وقد وُضعتنا بمجرد هبوطنا في المطار في ركن بعيد، وانتظرنا ما يزيد على ست ساعات، قبل إجراءات الدخول التي استغرقت أقل من ربع ساعة. كنّا نراقب الناس منذ لحظة وصولهم إلى قاعة القادمين حتى خروجهم منها، ونحصي الدقائق القليلة التي يحتاجونها للخروج. مرّة نراقب وجهها بعينه، ومرّة نركز على القدمين حتى اختفاء صاحبهما. وقد كانت الوجوه التي تبدو أجنبية، وتمر بنا مسرعة في طريقها إلى الخارج، مصدر إحساس بألم غير دفين.

سيتكرر إحساس مشابه، وغير دفين أيضا، بعد سنوات وفي المكان نفسه، الذي وصلته هذه المرّة بيد مقيدة بالحديد إلى يد شرطي، لم يحررها إلا بعد إتمام إجراءات المغادرة، والجلوس في قاعة المسافرين، وركوب الباص الذي يقلّ المسافرين إلى سلّم الطائرة، مع كل ما يعنيه الأمر من نظرات فاحصة، وعلامات تعجب.. الخ. كان ذلك في أواخر العام 1977، بعد زيارة السادات إلى القدس.

ولم يكن ذلك آخر الفصول في يوم طويل. فبعد الوصول إلى مطار بغداد بوثيقة سفر تخص اللاجئين الفلسطينيين، وتصلح لسفرة واحدة فقط، وجددت نفسي خارج المطار، بعدما ختم الموظف خلف النافذة الوثيقة بطريقة أوتوماتيكية دون التدقيق في تفاصيلها، أو في ملامحي. وقد أرغمتني حقيقة أنني لا أملك نقودا، أو حقائب، ولا أعرف مكانا يؤويني في مدينة بدت غامضة تحت غشاوة ليل يهبط ثقيلًا على الأرض.

عدت إلى الموظف نفسه، محاولا شرح المشكلة، فخلقت لنفسي مشكلة إضافية، لم أتمكن من الخروج منها إلا بعد ساعات قضيتها، أمام اثنين من المحققين، في الإجابة على أسئلة بدت سخيفة، وغير ذات صلة، من نوع أسماء الأم، والأخوة، والأخوات، وأبناء العمومة، وأعمارهم، وأماكن سكنهم، وميولهم السياسية.. الخ. أسئلة متلاحقة، وسط عبارات ترحيبية، لم تتمكن رغم بلاغتها من إخفاء خشونة في الطبع، أو كفاءة في إلحاق الأذى.

ورغم أنني نجوت، وانخرطت بعد أيام في جامعة بغداد لإتمام السنة النهائية في دراستي الجامعية، إلا أن الكفاءة في إلحاق الأذى كانت تبدو مثل رائحة في الهواء، تنبعث في كل مكان، ومن كل شيء تقريباً، حتى من الكلام، ولغة الجسد.

وربما لن تتمكن حادثة من اختزال تلك التجربة بطريقة أكثر بلاغة من مشهد رجل رأيت ذات مساء على ضفة النهر. كان الوقت بعد العاشرة، تقريباً، وقد خرج الناس إلى ضفة النهر بحثاً عن نسائم اختبأت في الماء من قيظ النهار.

رأيت رجلاً في أواسط العمر، جالساً على مقعد خشبي، يشرب الكحول من زجاجة، ويغني بصوت خفيض، وبعد برهة مر كلب بدا تائها وزائغ العينين، تلاقت نظرات الرجل والكلب، أشار الأول إلى الثاني فاستجاب، فأجلسه على ركبتيه، واحتضنه بذراعيه، ثم انخرط في نحيب طويل، لم ينفر منه الكلب، بل استكان كأن النحيب وحده بصاحبه.

5-

لذلك، كانت بيروت بمثابة المأوى الطبيعي لأشخاص مثلنا، في مطلع العمر، سقطوا في ما يشبه الثقب العربي الأسود، بكل ما يعنيه من عبثية، وتناقضات، وتهديد للهوية، وأرادوا الخروج منه إلى ما ينفيه، وما يمثل بديله المحتمل، خاصة وأن الدخول إليها عن طريق المطار، أو الحدود، لم يكن بالأمر الصعب، إذا توفرت العلاقات المناسبة.

ولا شك أن «جمهورية الفاكهاني»، أي منطقة تواجد منظمة التحرير الفلسطينية، وحلفائها اللبنانيين، في بيروت الغربية، كانت ذات جاذبية خاصة في نظر أعداد يصعب حصرها من لاجئين ومنفيين ومطاردين في العالم العربي، لأنها تقترح عليهم هوية جديدة، يمكنهم أن يشاركوا في صياغتها.

ولم يكن من النادر، آنذاك، الكلام عن بيروت باعتبارها الجدار الأخير. ولا شك أن فرقا وطوائف وجماعات، يصعب حصرها على مدار التاريخ، عاشت مشاعر الوقوف أمام جدار أخير من نوع ما. وقد كان في بلاغة كهذه ما يضيف على الجدار البيروتي مهابة وعمقا تاريخيين. وبقدر ما يتعلّق الأمر بجيل من الفلسطينيين، أضيفت إلى المهابة مشاعر خاصة توحى بوصول الهوية في ذلك المكان إلى امتلاء غير مسبق.

في يومي البيروتي الأول أراد شخص لا أعرفه الذهاب إلى دكان لشراء تبغ وطعام، فأخرجت نقودا ليشتري لي ما أحجته من تبغ، لكنه رفض تناول النقود قائلا: مال الثورة للثوار. وقد نفذت العبارة إلى قلبي، رغم ما تنطوي عليه من مبالغة، وأريحية تحيل الكرم الشخصي إلى واقع عام.

أعتقد في الوقت الحاضر أن ذلك الإحساس العجيب بامتلاء الهوية، علاوة على كونه متوهماً، اقترن بصفة حصرية بالعيش في بيروت، وتآكل بصفة متزايدة بعد الخروج منها، عندما اخترقته عناصر، ومفردات جديدة، يمكن أن تتعايش معها مفردة من نوع المنفى. فالمنفى ينضج بقدر ما تنضج جغرافيا جديدة، ومغايرة، في الروح.

ربما تفسر هذه الحقيقة ذهابي ذات يوم في أواخر العام 1986 إلى مكتب مندوب الأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين في تونس: شارع باب بنات، عدد 61، كما تقول الشهادة التي احتفظت بها منذ ذلك الوقت. أردت الحصول على وثيقة تفيده كوني لاجئاً من أصول فلسطينية، وحصلت عليها، بعد تقديم بيانات من نوع شهادة الميلاد الأصلية، ومعلومات عن قرية الأبوين الأصلية.

لم تكن ثمرة فائدة ترتجى من وراء الحصول على شهادة كهذه، كانت الحاجة نفسية في المقام الأول. وقد تلتها محاولة أخرى للحصول على بطاقة تسجيل خاصة من الأونروا، وحصلت عليها. ومع ذلك وصل الولع باللاجئ كهوية ذات دلالات رومانسية وثقافية - ترتبط بالعيش في المنفى أكثر من ارتباطها بالحنين إلى مخيم للاجئين - إلى نهاية أكيدة في العام 1994، مع إنشاء السلطة الفلسطينية، وعودتي ضمن آلاف من العائدين إلى الوطن.

لم أعد بهوية اللاجئ، بل بهوية المواطن، التي كانت نتاجاً لحنين صاغه المنفى، أكثر من كونها نتيجة طبيعية للعيش في وطن. وقد تملكني في الأيام الأولى إحساس مدهش، ومطلق بالحرية، لم أشعر به في أي مكان، ما عدا أيامي البيروتية.

ففي الوطن لن أحتاج إلى بطاقة إقامة، بل ستكون إقامتي الطبيعية في مكاني الطبيعي، ولن أسافر إلى مكان وفي مؤخرة الرأس إحساس بأنني لن أتمكن من العودة، ولن أشعر بالخوف من الغد، ولن أتورع عن كتابة الأشياء التي قد تجعلني مكروها من نظام ما.

فكرت، دائماً، بكتابة يوميات، لكنني كنت أخشى وقوعها في يد سلطات الأمن في هذه الدولة أو تلك، ليس لأنها تحتوي على أشياء خطيرة، بل لأن أخطر ما فيها يتمثل في أمور شخصية، ومشاعر وانفعالات، يمثل تقليدها من جانب موظف ما، في مطار ما، نوعاً من الانتهاك.

ومع ذلك، لم يدم الإحساس المدهش، والمطلق بالحرية، لفترة طويلة من الوقت، بل حل مكانه إحساس بفقدان مطلق للحرية، غير مسبوق، حتى بمقاييس المنفى العربية، علاوة على خيبة أمل متزايدة خلقتها ظروف جديدة، وغير متوقعة.

يصدر الإحساس المطلق بفقدان الحرية عن حقيقة الخضوع لأربع خصوصيات سياسية، وثقافية، وجغرافية مختلفة، وحمية، ولا يمكن تفاديها في جميع الأحوال، سواء تعلق الأمر بحرية التنقل، أو التمتع بضمانات وحماية قانونية، أو بحرية التعبير عن النفس. تتمثل هذه الخصوصيات في السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، ومصر، والأردن. إذ يستحيل الخروج من الضفة الغربية، أو قطاع غزة، أو الدخول إليهما، دون احتكاك مباشر بثلاث منها على الأقل.

تبدو حالة كهذه فريدة في العالم. ويقدر ما يعينني الأمر، يبدو وكأن قوس الدائرة الذي انفتح ذات يوم، قبل ثلاثة عقود ونيف، بثلاث أوراق يضيء كل منها بعداً مختلفاً على كينونة في طور التكوين، يكاد ينغلق الآن بعدد مشابه من الأوراق والتصاريف. مفارقة لا تخلو من كوميديا سوداء، فالهوية التي كانت ممتلئة، فنية، وكاسرة، تُختزل الآن في تعبيرات أضيق منها، والمعاناة، التي كانت ذات يوم دلالة على حالة مستمرة وضرورية من التعميد، تبدو في الوقت الحاضر بلا جدوى مؤكدة.

أهزيمة نهائية وأخيرة هي؟

لا يمكنني القبول بذلك، لكنني أقبل التعبير عن حيرتي، وعن قلق في الهوية.

حسب خضر